E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/50/Add.4
16 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١١(د) من جدول الأعمال

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة

حقوق الإنسان والهجرات الجماعية والمشردون

المشردون داخليا

تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس دينغ، المقدم تنفيذاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٩٥

إضافة

مذكرة عن البعثة التي أوفدت الى رواندا

١- شهد العام خلال ربيع وأوائل صيف عام ١٩٩٤ واحدة من أسوأ المآسي في هذا القرن في دولة رواندا الواقعة في وسط افريقيا. فلقد فجر اغتيال الرئيس هابياريمانا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ برنامجا متناسقا واسع النطاق لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقلية من التوتسي والمعتدلين من الهوتو بواسطة المتطرفين من الهوتو. وقد حدّدت السرعة التي ارتكبت بها المذابح والأساليب المنظمة التي استخدمت، بالمقرر الخاص لرواندا الذي عينته لجنة حقوق الإنسان، الى أن يصف المذابح بأنها إبادة جماعية. فلقد قُتل مئات الألوف. ووقعت كذلك اغتيالات سياسية للمعتدلين من الهوتو. وتم ترحيل الملايين من التوتسي والهوتو الى مناطق أخرى في داخل البلاد والى خارجها معاً. وتعرض المدنيون من الهوتو بدورهم لمذابح انتقامية عندما غزت البلاد من ناحية أوغندا الجبهة الوطنية الرواندية، التي تشكل القوة المتمردة التي يقودها التوتسي، وسيطرت على البلاد.

٢- ولما كان النزوح الجماعي يشكل مشكلة قديمة الأجل في رواندا، وكذلك في بوروندي المجاورة لها (انظر الوثيقة E/CN.4/1995/50/Add.2)، فقد كان الممثل ينوي في الأصل زيارة كلا البلدين في نيسان/أبريل ١٩٩٤، ولكن المهمة تأجلت، بسبب الأحداث الفاجعة التي بدأت في أوائل نيسان/أبريل، الى حين استعادة درجة معينة من الأوضاع الطبيعية، حتى يمكن السعي الى تحقيق أهداف البعثة، التي يشكل الحوار مع الحكومة عنصراً أساسياً فيها، بطريقة بناءة. وقد تمت زيارة رواندا خلال الفترة من ٧ الى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٣- ويود الممثل أن يعرب عن تقديره لحكومة رواندا لموافقتها على استقبال البعثة بعد أن طلب ذلك منها بفترة قصيرة للغاية، وعلى ما أبدته السلطات من صراحة ووضوح في المناقشات التي دارت معها.

٤- ولئن كان تقرير البعثة والنتائج التي توصلت اليها يجري اعدادها في الوقت الراهن، إلا أن المذكرة الحالية تسلط الأضواء على بعض المشاكل الشائكة التي ينبغي استرعاء انتباه اللجنة اليها خلال دورتها الحالية.

٥- ويرجع السبب الرئيسي للنزوح، الى الصراع السياسي والإثني بين الأغلبية المكونة من الهوتو (حوالي ٨٥ في المائة من السكان) والأقلية المكونة من التوتسي (حوالي ١٤ في المائة من السكان قبل أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في ١٩٩٤). وعلى مر الثلاثين عاما الماضية، أسفر هذا الصراع عن انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان، ومذابح ومواجهات مسلحة. وسوف يتناول التقرير الكامل عن المهمة بالبحث التفصيلي، أسس الأزمة، التي أصبح النزوح الداخلي يشكل واحداً من أوضح وأسوأ أعراضها. ومنذ عام ١٩٩٠ كانت هناك مرحلتان أساسيتان من النزوح الداخلي. فقبل ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ تمت عملية نزوح داخلي لقرابة مليون شخص، من المناطق الشمالية للبلاد نتيجة للغزوات التي شنتها الجبهة الوطنية الرواندية خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ من أوغندا. وقد عاد بعضهم فيما بعد الى مناطقهم الأصلية. ويتكون السكان الحاليون النازحون داخليا والذين يعيشون في مخيمات، أساسا، من الهوتو المدنيين القادمين من الجزء الجنوبي من البلاد والذين فروا أمام قوات الجبهة الوطنية الرواندية/الجيش الوطني الرواندي في نيسان/أبريل ١٩٩٤ والذين التمسوا الملاذ في "المنطقة الفيروزية" "Zone Turquoise" التي أنشأها وتولى السيطرة عليها الجيش الفرنسي من ٢٣ حزيران/يونيه حتى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ ثم سلمها لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا.

٦- وتقع هذه المخيمات في مقاطعة جيكونغورو وتأوي أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص من النازحين داخليا. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أفاد المسؤولون عن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا بوجود قرابة ٩١ مخيماً. ولا يُعرَف بالضبط عدد الروانديين الموزعين على جميع أنحاء البلاد والذين يعيشون خارج المخيمات ولكنه قد يصل الى بضعة مئات الآلاف من الأشخاص.

٧- وتتمثل الأهداف المنشودة من زيارة الممثل فيما يأتي: '١' معرفة الظروف السائدة في مخيمات النازحين داخليا، بغية تقييم مدى تلبية احتياجاتهم الخاصة بالحماية والمساعدة؛ '٢' مراقبة اغلاق المخيمات العاملة وفقا لما قررته الحكومة وبدأت في تنفيذه قبل الزيارة، بغية التأكد من أن هذه العملية كانت تنفذ على نحو يتفق مع معايير حقوق الإنسان وبطريق التعاون مع المجتمع الدولي؛ '٣' تحديد الى أي مدى كانت عمليات العودة وإعادة الدمج تجري على نحو يتفق مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛ و'٤' إجراء

محادثات مع الحكومة بخصوص هذه المسائل وغيرها من الموضوعات المتصلة بالإبادة الجماعية وآثارها على العدالة والسلام والمصالحة الوطنية.

٨- وقد تقابل الممثل مع رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الداخلية وكبار المسؤولين في وزارة إعادة التأهيل ووزارة الدفاع. وعقد أيضا اجتماعات مع الممثل الخاص للأمين العام في رواندا، والممثل الخاص لمنظمة الوحدة الافريقية، وبعض المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا وفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا وبعض ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والحكومات المانحة.

٩- وزار الممثل خلال المهمة مخيما للنازحين داخليا في مقاطعة جياكونغورو. وزار أيضا احدى المناطق التي عاد اليها الأشخاص النازحون (مواقع العودة) في موجيسيرا في مقاطعة كيبونغو، واحدى الكنائس في نيارابوي في مقاطعة كيبونغو، حيث ما زالت الأدلة على وقوع مذبحة في ذلك المكان ماثلة بوضوح للعيان. وخلال زياراته لهذه المقاطعات استقبلته السلطات المدنية والعسكرية، وتحدث الى أشخاص من النازحين حاليا أو ممن كانوا من النازحين.

١٠- وقد تعرض كثير من النازحين، ولا سيما النساء والأطفال، للارهاب وعوملوا معاملة غير انسانية قبل أن يجدوا ملاذاً في المخيمات. وقد تحسنت الظروف المادية في المخيمات تحسناً جوهرياً عقب تعبئة بعض الموارد الدولية لمواجهة الأزمة. وبالرغم من أن الغذاء كان يبدو كافيا، وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية كانت تتولى توفير الرعاية الطبية، إلا أن الكميات اللازمة من المياه، وخاصة المياه اللازمة للنظافة والاستحمام، كانت غير كافية. بيد أنه من الواضح، أنه لم يكن من المستطاع الاحتفاظ طويلا بالمستوى الحالي لمساعدات الاغاثة العاجلة؛ وكانت المساعدات الغذائية في المخيمات يجرى تخفيضها تدريجيا لحث الناس على مغادرة المخيمات التي كانت الحكومة تريد اغلاقها.

١١- وقد أدى وجود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، الى تحسين الوضع الأمني الى حد كبير في المخيمات، بالرغم من أن قواتها كانت قليلة الى درجة لا تسمح لها بحراسة جميع المناطق ومنع وقوع جميع أحداث العنف. وتفيد التقارير أن العناصر الاجرامية في المخيمات كانت تقوم، على سبيل المثال، بسرقة الناس أثناء عودتهم من مراكز توزيع الأغذية الى بيوتهم. كما أن تسلل مناضلين من الهوتو الذين يستهدفون أهدافا سياسية مخالفة لأهداف الحكومة، الى داخل المخيمات قد أدى الى تفاقم حالة اختلال الأمن داخل المخيمات وفي المناطق المحيطة بها. وتفيد التقارير أن هذه العناصر، التي كان بعضها متورطا في عمليات الابادة الجماعية، كانت تُغير على المناطق المحيطة بالمخيمات أثناء الليل للابقاء على جو الخوف وانعدام الشعور بالأمن. وفي بعض الحالات احتجزت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، بعض العناصر الاجرامية داخل المخيمات، بطريق التعاون مع السلطات الحكومية والمسؤولين الميدانيين عن حقوق الإنسان. ومما يُحسَب لصالح وحدات الجبهة الوطنية الرواندية/الجيش الوطني الرواندي، امتناعها عن دخول المخيمات مما ساعد على زيادة الاحساس بالأمان بين المدنيين من الهوتو داخل هذه المخيمات. وكانت هذه الوحدات، المتمركزة خارج المخيمات، تقوم بتوجيه الحديث بانتظام الى السكان لتطمينهم بخصوص أهداف الجبهة الوطنية الرواندية/الجيش الوطني الرواندي، مما ساعد على تحسين الأوضاع الأمنية حول المخيمات.

١٢- وكان رد الفعل الرئيسي للحكومة ازاء المشكلات المتعلقة بالمخيمات هو اغلاقها. وكانت الحكومة ترى أن هذا من شأنه أن يعزل ويضعف العناصر الاجرامية في المخيمات وينهي التهديدات الأمنية للقرى المجاورة. ومن شأن الاغلاق أيضا أن يضع حداً للأضرار البيئية الخطيرة التي كان يحدثها النازحون المقيمون في المخيمات ويساعد بوجه عام على عودة البلاد الى الأوضاع الطبيعية.

١٣- ولئن كان إغلاق المخيمات يمثل بالنسبة للحكومة هدفا مشروعا ومفهوما، فإن الأشخاص النازحين لديهم أسباب قاهرة تدعوهم الى الرغبة في البقاء في المخيمات. ويتمثل أهم سبب لهذه الرغبة في أن ظروف الأمن في المناطق التي سيعودون اليها ليست مرضية. فلقد كانت هناك تقارير متواصلة تصل الى المخيمات، تفيد على سبيل المثال وقوع عمليات قبض واحتجاز واعدام تعسفية يقوم بها جنود الجيش الوطني الرواندي، لأشخاص يشتبه في عضويتهم في جماعات المناضلين الهوتو أو في اشتراكهم في عمليات الابادة الجماعية، وذلك دون اللجوء الى الاجراءات القضائية الرسمية. كذلك كانت هناك تقارير تفيد وقوع عمليات قبض تعسفي وحالات اختفاء ارتُكبت بواسطة المليشيات والأفراد. وبالاضافة الى ذلك كان العائدون يجدون منازلهم قد احتلها بعض اللاجئين السابقين من التوتسي الذين هربوا من رواندا على مدى فترة ٣٠ عاما والذين عادوا الى وطنهم بعد أن تسلمت الجبهة الوطنية الرواندية مقاليد السلطة. وفي مثل هذه الحالات لم يكن العائدون يلجأون الى المحاكم، إما لأن النظام القضائي لم يكن له وجود أو لأنه لم يكن يتمتع بالاستقلال في عمله. وفضلا عن ذلك، فإن النازحين لم يكن لديهم سوى القليل جدا من الموارد والامكانيات التي يستطيعون بها العودة الى ديارهم. وكانت البنية الأساسية لقرى بأكملها قد دُمِّرت، وكثير من المنازل قد هُدِمت تماما نتيجة للحرب ولعمليات النهب. ولم يكن لدى السلطات المحلية إلا قدر ضئيل للغاية من الموارد لمواجهة احتياجات المساعدة ومشكلات الحماية الخاصة بالأشخاص العائدين.

١٤- ومع ذلك، فإنه بالرغم من هذه المشاكل، شرعت الحكومة في الاغلاق القسري للمخيمات قبل قدوم البعثة، وهي عملية تفيد التقارير أنها أخذت تتضاعف منذ ذلك الوقت. وبالرغم من أن الرغبة في اغلاق المخيمات هي أمر مفهوم، إلا أنها تعني أن حق المرء في العودة الطوعية الى بيته والى موطنه الأصلي في ظل ظروف تكفل له الأمن والكرامة، وحقه في اختيار محل اقامته، وحريته في الحركة، وكذلك حقه في الحياة والسلامة الشخصية تتعرض جميعها للمخاطر في كثير من الحالات التي أُجبِر فيها الناس على العودة الى مناطق تسود فيها ظروف انعدام الأمن.

١٥- وقد حاولت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التخفيف من نتائج الاغلاق القسري للمخيمات. وكان المأزق الذي وقعت فيه يتمثل، من ناحية، في أنها باشتراكها في اغلاق المخيمات تجازف بأن تصبح شريكة في عمليات الاعادة القسرية الى مواقع غير آمنة. ومن الناحية الأخرى، فإنها اذا لم تشترك، فإنها تفقد فرصة جعل عمليات العودة أكثر أمانا وصلاحية. ونتيجة لذلك سعَت الى العمل بالتعاون مع الحكومة الرواندية من أجل محاولة تعزيز فرص العودة الآمنة وتشجيع استقرار العائدين وأمنهم وتنميتهم.

١٦- وقد تم على وجه التحديد إنشاء قوة عمل معنية بالأشخاص النازحين داخليا ومركز للعمليات المتكاملة، بواسطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الواهبة والحكومة الرواندية. وبالاضافة الى ذلك تم وضع مجموعة من المبادئ بشأن اعادة الأشخاص النازحين جرى فيها التشديد على المعاملة الانسانية والعودة الآمنة المطمئنة (انظر المرفق الأول). وقد اشترك كل من بعثة الأمم المتحدة

للمساعدة في رواندا وضباط الجيش الوطني الرواندي في حراسة ومرافقة جموع العائدين، وازيلت بعض نقاط التفتيش الواقعة على طرق العودة الى مواقع العائدين. وبُذلت أيضا جهود لإنعاش الاقتصاد الريفي عن طريق تزويد العائدين بمعونات غذائية وإمدادهم ببذور المحاصيل لفترة قصيرة عقب عودتهم.

١٧- وقد شملت عملية العودة، التي تولت تنظيمها في ١٩٩٤ بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا ومكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا، اجراء ترتيبات في المقاطعات التي توجد فيها المخيمات والتي تقع فيها بيوت النازحين، قبل المغادرة، وتقديم المساعدات بمجرد العودة وأثناء عملية العودة، وتقديم الدعم خلال الفترة التي أعقبت العودة مباشرة. وانشئت بالقرب من المخيمات وعلى طول طريق العودة الى البيوت، مراكز ترحيب لتقديم الطعام والمأوى، كما أُنشئت في المناطق التي تقع فيها بيوت العائدين مراكز اغاثة مفتوحة لتقديم المساعدات المؤقتة خلال الفترة الأولى من اعادة التوطن. ومع ذلك فإنه ليس من الواضح مدى تنفيذ هذه الخطط الرامية الى تعزيز العودة الآمنة في جميع المناطق.

١٨- وقد حث الممثل، الحكومة بشدة خلال الاجتماعات التي عقدها مع السلطات، على الامتناع عن الاغلاق القسري للمخيمات وخاصة حيثما يؤدي مثل هذا العمل الى إجبار الناس على التوجه الى مناطق غير آمنة أو الى مناطق يعجزون فيها عن إعالة أنفسهم. وأكد خلال المناقشات على أهمية كفالة الأمن والطمأنينة للمدنيين في المخيمات، والسلامة لأولئك الذين يريدون العودة الى بيوتهم، ليس فقط أثناء عملية العودة، بل أيضا بعد عودتهم. وقد جرى التشديد على الدعوة الى التعاون الوثيق بين الحكومة والأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا ومراقبي حقوق الإنسان من أجل كفالة الحماية والمساعدة الكافيتين للنازحين داخليا. كما جرت الدعوة الى زيادة مراقبة احترام حقوق الإنسان سواء في المخيمات أو في مواقع العائدين. وجرت التوصية أيضا بتقديم توجيهات بصورة منتظمة الى السلطات المحلية بشأن ما يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان وبشأن التدابير الرامية الى تعزيز اعادة التأهيل. وتم التأكيد على أهمية مراعاة معايير حقوق الإنسان والمبادئ الانسانية كأساس للتعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي. ويمكن القول بوجه عام أن الحكومة وإن كانت مصممةً على سياستها المتعلقة بإغلاق المخيمات، إلا أن موقفها كان يدعو للاطمئنان من حيث التزامها بعدم استخدام القوة أو غيرها من وسائل القهر والتزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة في تخطيط عمليات العودة.

١٩- ومن المهم في هذا الصدد الاشارة الى أن المجتمع الدولي يحث الحكومة بشدة على الالتزام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بعودة النازحين كما يهمه أن توقن الحكومة أن استجابة المجتمع الدولي لما تطلبه من دعم، يمكن أن تتأثر كثيرا بمراعاتها لحقوق الإنسان وللمبادئ الانسانية في هذا الصدد. ومن الواضح أن الحكومة تحتاج الى الدعم الدولي لتحقيق هدفها المتمثل في اعادة الأوضاع الطبيعية الى جميع قطاعات الحياة العامة والحياة الاجتماعية في البلاد. فلقد خربت الابادة الجماعية والحرب الأهلية البلاد. وكان هناك انحلال اجتماعي وبدأت عجلة العمل الاداري بالكاد تدور في البلد. وما زال الشعور بانعدام الأمن وانعدام الاستقرار يسودان في رواندا، ليس فقط بسبب الخوف من احتمال غزو جديد، يأتي هذه المرة من جانب قوات الهوتو التابعة للحكومة السابقة والموجودة الآن في مخيمات اللاجئين في زائير، بل أيضا بسبب الاحتلال غير المشروع للمنازل والممتلكات.

٢٠- يتمثل أحد العوامل الأساسية في اعادة بناء البلد، في اعادة اقامة جهاز قضائي فعال مسؤول عن التحقيق مع الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم ضد الانسانية وملاحقتهم، والفصل في العدد الضخم من

دعاوى ومنازعات الملكية، وعلى الأخص المتعلقة منها بملكية المنازل والأراضي. والمهمتان معاً مرتبطتان بعودة الأشخاص النازحين داخليا. وسوف يتطلب اعادة ارساء مبدأ سيادة القانون، استمرار التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الانساني وكبح العمليات الانتقامية، والعمل على كفالة عدم افلات مرتكبي الانتهاكات من المحاكمة.

٢١- وتعتبر المبادئ التي اعتمدتها الحكومة لحل مشكلة الاحتلال غير المشروع للممتلكات، مبادئ سليمة ولكنها عسيرة التنفيذ نظراً لعدم وجود نظام قضائي فعال وعدم وجود جهاز لتنفيذ أحكام القانون. وقد يحتاج الأمر الى البحث عن أساليب بديلة للتحكيم، فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالممتلكات والأراضي كما قد يحتاج الأمر الى تخطيط وتنفيذ مبادرات لحل المنازعات على صعيد المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد يبدو أن مشروع القانون العرفي لوحدة التعاون التقني الذي أعده برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية بمركز حقوق الإنسان، يعتبر مبشّرا في مشروعاته الرائدة التي تنطوي على اشراك كبار السن وغيرهم من سلطات المجتمعات المحلية. وقد يمكن اعتبار التقاليد القانونية النابعة من العُرف، والتي كانت تشكل في الماضي المصادر التقليدية الأولى والثانية للتقاضي، من الخيارات الجديرة بالتطوير، خاصة وأنه لم يصبح هناك بعد، أي نظام قضائي ناضج قادر على العمل على الوجه الأكمل (انظر الملخص العملي لتقرير البعثة المشتركة* لتقييم احتياجات النظام القضائي (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). ويمكن الافادة من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في إعادة بناء النظام القضائي.

٢٢- ويجب في نفس الوقت الحفاظ على التوازن بين الحرص على تحقيق العدالة وبين اتخاذ خطوات نحو تحقيق الوفاق الوطني. وفي الوقت الذي يجب فيه معاقبة مرتكبي جرائم الابادة الجماعية، ينبغي ايلاء اهتمام عاجل للهدف المتمثل في مداواة جراح الأمة وتعبئة الموارد الوطنية من أجل التعمير والتنمية. ويجب أن يشكل تعليم حقوق الإنسان وصون السلم هدفا أساسيا من أهداف أنشطة الوكالات الدولية. وتعد معالجة الأسباب الجذرية للصراع في رواندا من الأمور الأساسية لوضع نهاية لسنوات من انتهاكات حقوق الإنسان ومن أوضاع الطوارئ الماسة بالمبادئ الإنسانية، ولخلق الظروف اللازمة لحل مشكلة النزوح الداخلي.

٢٣- ونظراً لأن الوضع في رواندا يتأثر الى حد كبير بالعلاقات التاريخية والسياسية بين ذلك البلد وجيرانه وعلى الأخص بوروندي وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير، فإن النهوج الاقليمية تعتبر من الأمور الهامة وتدعو الحاجة الى استكشافها. كما يجب بحث التأثير التاريخي الذي مارسه الوضع السياسي

---

* كانت البعثة تتكون من ممثلي المنظمات التالية: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/المفوض السامي لحقوق الإنسان، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، هيئة التعاون السويسرية، رابطة التعاون الثقافي والتقني بين البلدان الناطقة بالفرنسية، لجنة الحقوقيين الدولية، الأكاديمية الدولية للسلام، منتدى لشبونة (مركز الشمال - الجنوب، مجلس أوروبا)، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية.

في بوروندي على رواندا، وكذلك تأثير الأعداد الكبيرة من اللاجئين الروانديين الى الأراضي البوروندية. ويجب أيضا بحث دور أوغندا، وهي دولة استضافت عددا كبيرا من اللاجئين الروانديين، الذين تم تجنيد الكثيرين منهم في جيشها، وانتظموا بعد ذلك في صفوف الجبهة الوطنية الرواندية التي غزت رواندا. كما أن زائير التي تأوي حاليا عدداً من اللاجئين من الجيش الرواندي السابق، تمارس كذلك تأثيراً على الوضع في رواندا. ويظل الدور البناء الذي تضطلع به تنزانيا كوسيط في الصراع، يشكل عنصراً ايجابيا هاما في المبادرات الاقليمية الرامية لتحقيق السلام والمصالحة. وتستطيع منظمة الوحدة الافريقية أن تلعب دوراً محورياً في تنمية النهوج الاقليمية ازاء الوضع، بما في ذلك العمل على الجمع بين البلدان المتأثرة من ذلك الوضع لكي تقوم معا بإعداد ما يمكن من الترتيبات شبه الاقليمية.

٢٤- يشكل الوضع في رواندا تحدياً خاصاً للمجتمع الدولي، ليس فقط بسبب الفظائع المذهلة للابادة الجماعية وآثارها المأساوية المذهلة أيضا على حقوق الإنسان والقانون الانساني، والحاجة الى تقديم المجرمين الى المحاكمة، بل أيضا بسبب السعي الحثيث لتحقيق السلام الدائم والمصالحة وبناء الأمة. ونظراً للمرارة التي نجمت عن عنف عمليات الابادة الجماعية، فقد احتفظت الحكومة بقدر معقول من ضبط النفس في رد فعلها ازاء الوضع. بيد أنها ما زالت تواجه تحديات كبرى في مجال حقوق الإنسان الأساسية، وخاصةً فيما يتعلق باغلاق مخيمات الأشخاص النازحين داخليا. ومن المؤكد أن رواندا سوف تظل محتاجةً الى دعم المجتمع الدولي لمواجهة تحدياتها العديدة المادية والمعنوية معاً. وينبغي أن يشكل احترام حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالسكان، الذين يشكل النازحون من بينهم فئة على جانب كبير من الضعف، أرضية مشتركة لتعاون المجتمع الدولي مع حكومة رواندا.

المرفق الأول

مشروع مبادئ من أجل توطين النازحين داخليا

يعتبر الاستقرار والأمن والتنمية أهدافا ذات أهمية كبرى بالنسبة لشعب رواندا وحكومته والمجتمع الدولي معا. وتشكل عودة مئات الآلاف من الروانديين النازحين داخل حدود بلدهم، هدفا أساسيا بين هذه الأهداف. وسوف تقوم الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، بمضاعفة جهودها الرامية الى توطين النازحين بصورة عاجلة وانسانية. وقد عقدت الحكومة والمجتمع الدولي العزم، في سعيهما لتحقيق هذا الهدف المباشر، على كفالة ارتكاز جميع جهودهما على المبادئ المبينة أدناه:

الأهداف المباشرة

١- يتمثل الهدف المباشر للحكومة وللمجتمع الدولي في العمل على عودة النازحين داخليا من شعب رواندا الى ديارهم بكرامة وفي ظل ظروف تكفل لهم السلامة والأمن.

٢- ومن أجل كفالة تحقيق هذه الأهداف المباشرة، فقد اتفق على وجوب توافر ما يلي:

'١' مساندة سياسة كاملة. ينبغي أن تحظى جميع الخطط الموضوعة لدعم عملية اعادة السكان النازحين داخليا بالمساندة الكاملة والتعاون الايجابي من جانب حكومة رواندا؛

'٢' الامتناع عن اغلاق المخيمات قسرا. يجب الامتناع عن اغلاق المخيمات قسراً. وبعد ذلك ينبغي العمل على خلق مناخ يجري فيه تشجيع الناس على مغادرة المخيمات طوعاً؛

'٣' القيام بعمليات أولية لخلق الثقة. من الأمور الأساسية إيجاد الثقة لدى السكان النازحين وتزويد العملية بقوة دفع كبيرة. ومن ثم يجب منذ البداية توجيه الاهتمام الكامل لكفالة نجاح العمل في هذين الاتجاهين؛

'٤' البيئة الآمنة. يجب القيام، في المقاطعات التي ستتم العودة اليها، بتهيئة الظروف الكفيلة بخلق البيئة الآمنة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي من شأنها جذب الناس من المخيمات للعودة الى ديارهم؛

'٥' بناء الثقة. تعتبر التدابير الرامية الى بناء الثقة، والتي تتعلق أساسا بالأبعاد الأمنية والاعلامية، من الأمور الأساسية؛

'٦' الإعلام النزيه. يجب أن يكون الاعلام الذي يصدر كجزء من تدابير بناء الثقة، نزيها غير منحاز؛

'٧' العودة الآمنة. يجب بذل جميع الجهود اللازمة لكفالة عودة الناس في أمن وسلام. وفي نفس الوقت الذي تكفل فيه الحكومة هذا المبدأ، فإنها تحتفظ بالحق في أن تقدم الى المحاكمة، طبقا لاجراءات المحاكمة العادلة، الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الابادة الجماعية؛

'٨' التعاون. يتطلب نجاح العملية، التعاون الكامل من جانب جميع المنظمات المساهمة فيها، كل منها في حدود اختصاصاتها؛

'٩' المرونة. يجب أن تتسم جميع الخطط التي توضع لمساندة توطين النازحين داخليا، بالمرونة وأن تكون قابلة للتعديل. ويجب إعداد جميع الآليات اللازمة لكفالة اجراء أية تعديلات من شأنها تحقيق الأهداف سالفة الذكر على صعيدي السياسة والتنفيذ معا.

المرفق الثاني

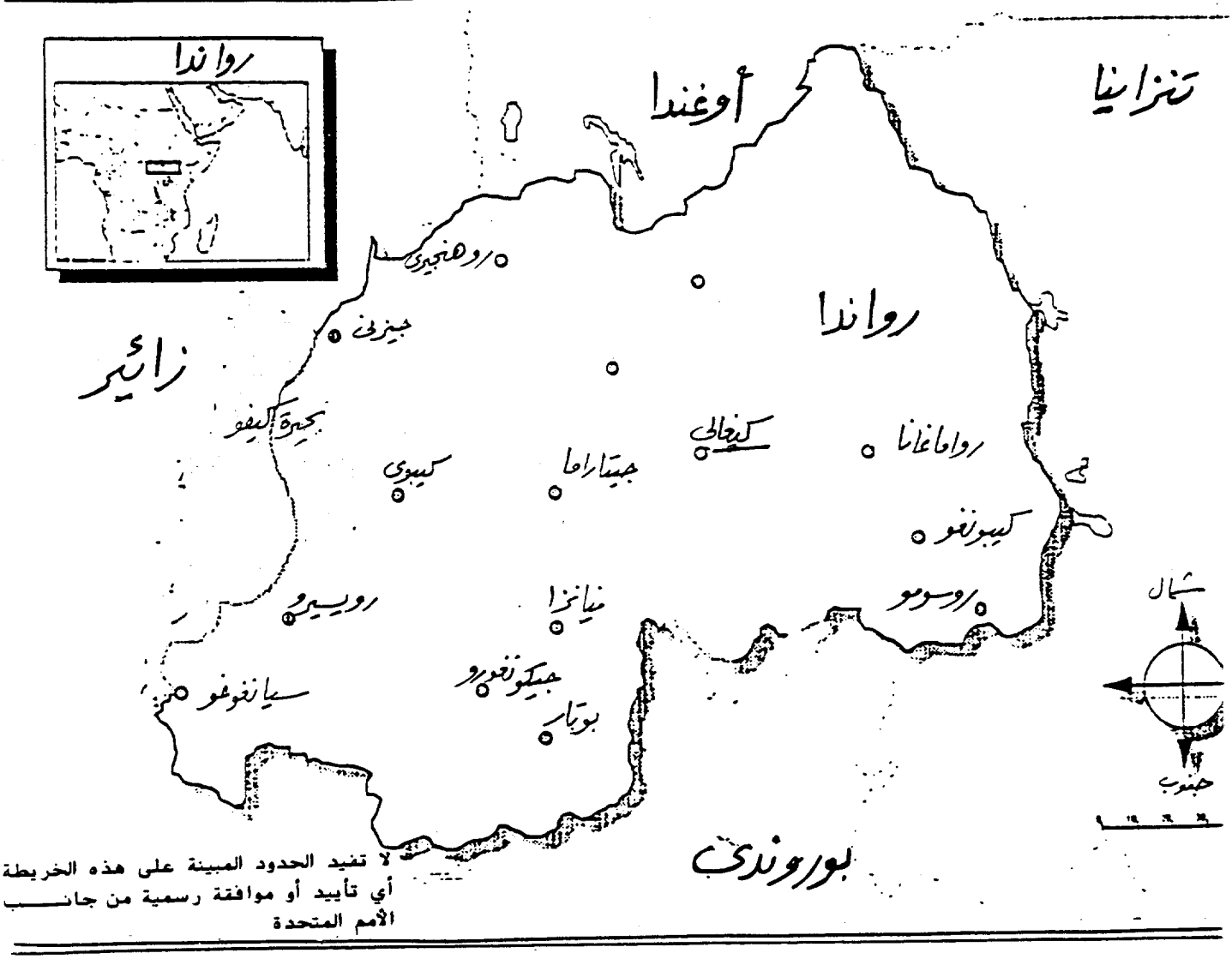

لا تفيد الحدود المبينة على هذه الخريطة أي تأييد أو موافقة رسمية من جانب الأمم المتحدة